

التضامن الاجتماعي

طريق السلامة القومية

من القوانين التي لقيت معارضة شديدة في إصدارها قانون ضريبة الأرباح الاستثنائية ، وقانون عدم جواز الجز على القوات الضروري للفلاح وفاء لإيجار الأقطان .

وللمعارضة الشديدة في مثل هذه القوانين التي يراد بها إما زيادة العبء على الثروات الكبيرة وإما تخفيف بعض الأعباء عن الطبقات المحرومة — دلالة واحدة ، وهي أن روح التضامن الاجتماعي لاتزال فينا ضعيفة أو معدومة ، أو أن التضحية المحتملة في سبيل المجموع لاتزال عسيرة على النفوس ، وبالأخص في المسائل المالية .

ومهما يكن لهذه الدلالة من معنى ، فإن مجرد الاتجاه الذي أوحى للدولة بسن هذين التشريعين وأمثاله كقانون التعويض عن إصابة العمل ومحاولة من قانون النقابات هو غيظ النور المبشر بالفجر الجديد .

ذلك أن التفات الدولة إلى هذه الناحية دليل على كثير من النضوج في التفكير الاجتماعي الذي يفهم أن مجموعة قوى الأمة كالأنابيب المستطرقة متصل بعضها ببعض ، وأن كل إنعاش لإحدى الطبقات يعود على الجميع بالخير والسلام .

والأهم التي سبقتنا في الإنتاج الصناعي عرفت بالتجربة أن نجاح صناعاتها لا يتوقف على رءوس الأموال ، ولا على حسن الإدارة ، ولا على الربح الكثير في مبيعاتها ، بمقدار ما يتوقف على تنشيط الاستهلاك ورفع المقدرة على الشراء ، وذلك بزيادة درجة الرخاء العام وارتفاع أجور العمال والموظفين في أحيان كثيرة أو صرف إعانات لهم ترفع مستواهم المادي وتزيد مقدرتهم على الشراء والاستهلاك !

والنظرة القصيرة وحدها هي التي تريد أقصى حدود الربح مع احتكار الفائدة ، ولانفكر في نشر الرخاء العام بمعاونة الطبقات الفقيرة التي هي غالبية الشعوب ، والتي هي المستهلك الأعظم للإنتاج .

فالمستج والمستهلك شريكان في الحياة الاقتصادية، وما يعود على أحدهما من النفع يفيض على الآخر بحكم التبادل . وزيادة التبادل وقف على ارتفاع المستوى العام للشعب ، بل للشعوب جميعا .

والأجور المرتفعة — إلى الحد المعقول الذى لا يضر الإنتاج — والمحافظة على مستوى معقول للطبقات العاملة بالتخفيف عن كاهلها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وتوفير قدر من الضروريات لها لا يجوز المجز عليه ... كل أولئك خليق بتشجيع هذه الطوائف على الاطمئنان والاستهلاك، وعائد في النهاية على الطبقات التى تدفع الأجور وتؤتى تصريف الإنتاج. وكما أن توفير بعض الرخاء المادى لمجموعة الشعب يثمر هذه الثمرة الطيبة، كذلك يساعد التعليم على نوع من الرقى الاجتماعى يتطلب الحياة فى مستوى خاص، تنشأ عنه زيادة فى الاستهلاك وزيادة فى الرخاء .

فكل قرش ينفق على التعليم وعلى ترقية المستوى الاجتماعى بأية وسيلة من الوسائل ، ولو أدى مؤقنا الى زيادة بعض الأعباء على القادرين وتخفيف بعضها عن المحرومين ، ليس قرشا ضائعا على هؤلاء أو هؤلاء، بل سيرتد إلى الجميع نشاطا فى التبادل ورواجا فى التعامل وثرورة عامة تصيب مرافق البلاد .

والتضامن الاجتماعى — بهذا الوصف — سمة أصيلة من سمات الديمقراطية . ونحن قد اخترنا الديمقراطية نظاما للحكم ، فيجب أن نشرب روحها الحقيقية ، وأن نقبل أن الدساتير والمجالس النيابية وسيلة لغاية أعظم منها ، وهى حكم الشعب لنفسه ، وتوازن القوى العامة فى الأمة .

ومن أول مظاهر التوازن الشعبى هذا التضامن الاجتماعى فى الأعباء . هذا التضامن الذى فهمته إنجلترا جيدا وطبقته أمريكا عمليا ، فسلمت كلاهما من الرجات الاجتماعية والقلقل الحزبية القائمة على مبادئ اقتصادية فى كثير من الأحيان .

وهذه السمة فى الديمقراطيتين الكبيرتين هى الواقعة من المذاهب المتطرفة . فالشيوعية مثلا لا تجد لها مجالا فى محيط متوازن متضامن كالمحيط الانجليزى ، أو محيط مرن متسامح كالمحيط الأمريكى . وكذلك لا تجد النازية سبيلا إلى مجتمع ينعم بهذه المرونة وذلك الاتزان مع الحرية الشاملة لجميع الأفراد وجميع الطبقات .

وإذا كانت إنجلترا أو أمريكا قد وجدنا فى هذا التضامن الاجتماعى وسيلة طيبة لتحقيق السلامة القومية والسعادة الاجتماعية، وهما الأمانان الغنيتان المنسعتان اواردا ، فتجن فى مصر أحوج لهذا التضامن نستعين به على تقص مواردنا العامة وانخفاض مستوانا الاقتصادى والاجتماعى .

أجل نحن أحوج ما نكون إلى هذا التصامن نعالج به أمراضنا المزمنة المستعصية ، ونخلق به شعبا جديدا يليق بكرامة وادى النيل وتاريخه السابق ومستقبله المرموق . ونجعل به للاستقلال الذى حصلنا عليه قيمة وطما عند جميع الطبقات .

ويمكن أن نؤمن فى أعماق نفوسنا أن بقاء الحال من الحال ، وأن المستوى الحالى للشعب المصرى لا تستقيم معه حياة فى معترك دولى البقاء فيه للأصلح ، إلا فى ميدان الحرب وحدها بل فى جميع ميادين الجهد البشرى المعروفة .

من المحال أن يشق شعب طرية فى الحياة ونسبة الأمراض إلى نسبة سكانه هى ثلاثة إلى واحد ونحو عشرة ملايين من سكانه يتخطى دخل الفرد منهم إلى أربعة جنيهات فى العام ، ويشرب الماء الكدر الملوث على مدار السنة ويمشى حافيا ، بينما دواب الركوب تنعم بما يشبه النعال .

لا أريد أن أتدفع فى تصوير حماسى للحالة ، فذلك هو الواقع الذى لا تجدى المكابرة فى إنكاره . وهو الواقع الذى تخشى معه الهزيمة فى ميدان النضال العالمى ، أمام شعوب صحيحة متعلمة راقية الاجتماع .

وإنه لمن قصر النظر أن يضمن الميسورون بما فى طوقهم وأن يتأففوا ويتبرروا حين تفرض عليهم الدولة بعض الأعباء الاستثنائية التى لا تعد شيئا بالقياس لما يحتمله أمثالهم فى الشعوب الأخرى ، أو حين تهم بتخفيف بعض العبء عن الطبقات العاملة المحرومة .

أقول : إن هذا من قصر النظر ، لأن هزيمتنا فى ميدان النضال العالمى — بسبب الفقر والمرض والجهل — لا تقتصر آثارها على الجماعات الفقيرة بل تشمل الجميع . وإذا هزمتنا فسنهزم كأمة وينال كل فرد وكل طبقة نصيبه من هذه الهزيمة .

ومن هنا يبدو الخطر البين فى إضعاف بعض طبقات الأمة وإفقارها وإهمالها بحكم الأثرة الفردية أو حرص بعض الطبقات على ما فى يدها من متاع ، وهو خطر من حق الدولة أن تتلافاه بالتشريع المنظم الواقع من الهزات الاجتماعية .

ومن هنا يتضح كذلك أن النظام القديم للضرائب الذى لم تلاحظ فيه القواعد الاقتصادية الحديثة كان واجب التعديل ، وقد بدأت الدولة المصرية تأخذ فى حذر ببعض النظريات الجديدة تدريجيا حتى لا تحدث هزة اقتصادية أو اجتماعية ، مثال ذلك نظام الضرائب الجمركية فقد كان ينظر إليها كمجرد مورد من موارد الدولة . ولكن الحقيقة أنه مورد ذو حدين فيجب الاحتراس فى استغلاله ، فالضرائب الجمركية يؤديها المستهلكون جميعا ويستوى فيها القادر والعاجز والغنى والفقير ، فمن الضرورى الاقتصاد فيها إلى أدنى حد ولا سيما فى الضروريات والاستعاضة عن النقص فيها بالضرائب المباشرة على رؤوس الأموال التى نملك تحديدها وملاحظة المدل الاجتماعى فى هذا التحديد ، وينبنى البدء فى ذلك بمجرد زوال الحالة الاستثنائية التى خلقتها الحرب والعودة إلى الحالة الطبيعية .

وإذا نظرنا إلى التضامن الاجتماعي في مسألة التعليم وجدنا مظهرا غريبا، فالتعليم العام في إنجلترا مثلا مباح للجميع^١، والتعليم الثانوي في فرنسا كذلك . والدولة هي التي تتولى عن التلاميذ هذا العبء بما تجبیه من الضرائب المتدرجة على رءوس الأموال . أما في مصر فالخزانة العامة ومعظم إيراداتها ضرائب غير مباشرة أى مأخوذ من جيوب الفقراء هي التي تتحمل نفقات تعليم أبناء المساكين الأغنياء !

وتأويل هذا أن الدولة لا تتقاضى ممن يتعلمون تعليما عاليا إلا ربح ما تنفقه عليهم من النفقات في بعض الكليات . وحولاء في الغالب هم أبناء مسوري الحال . وهم بكل تأكيد ليسوا من أبناء الفلاح الأجير ولا العامل باليومية .

فكأننا نحرم الفلاح البسيط والعامل الصغير من بعض قوته اليومية فيمرض ويعيش في جهل وفاقه، لنؤدي عن أبناء الأغنياء بعض نفقاتهم المدرسية . وهو وضع تحسن معالجته برفع النفقات المدرسية في هذه الكليات مع إعفاء أبناء الفقراء إعفاء كلياً منها كي لا يصبح التعليم احتكارا لطائفة خاصة ، وتصبح وظائف الدولة والأعمال العامة في أيدي هذه الطائفة كذلك .

أما ما يوفر عن هذا الطريق فيحول للتعليم الإلزامي وهو وحده الذي يستفيد به أبناء عشرة ملايين من السكان الفقراء .



وبعد فقد اقتصر حديثنا إلى هذه اللحظة على "التضامن المادى" . ولكن التضامن الاجتماعي لا يقتصر عليه وإن يكن هو أهم مظاهره . فاشعور بهذا التضامن هو الذى يدفع إلى التطوع للأعمال العامة وللتنضحية الفردية في سبيل المجموع ، وهو الذى يدفع الفرد لمنع الضرر عن غيره ولو لم تكن هناك مكافأة أو جزاء ، وللتدخل لحماية المظلوم والضعيف ورعاية المنشآت العامة والتبرع لمختلف أعمال البر

وبالجملة يدفع هذا الشعور إلى كل الفضائل الاجتماعية المعروفة : فشعور الفرد بأنه جزء من مجموع وأن هناك مصالح مشتركة بينهما هو الذى يدعو لرعاية حقوق هذا المجتمع والعمل على حيره ودفع الشر عنه ، وهو الذى يؤدي في النهاية إلى مجتمع صالح للحياة .

وعلى أن نرى هذا الشعور في نفوس الأفراد والجماعات . والتعليم بصفة عامة يرفع من درجة هذا الشعور ويوسع مداه . ولكن عطف الأقوياء على الضعفاء من أشد دواعي التضامن وتقدير أظافر الحقد الطائفي والفردى في النفوس ، ذلك الحقد الذى يدعو إلى الجريمة كما يدعو إلى التفكك والانحلال والاضطراب .